تقويم الاداء المالي باستخدام النسب المالية (لشركة اسيا سيل للاتصالات)للسنوات (٢٠١٤ – ٢٠١٦) انموذجا

م.م زينة جهاد جاسم الاسدي

وزارة النفط- شركة توزيع المنتوجات النفطية

المستخلص

يهدف البحث الحالي إلى تسليط الضوء على مفهوم تقويم الاداء المالي من حيث المفهوم والاهمية، فضلاً عن توضيح ادوات النسب المالية التي يتم استعمالها في تحليل القوائم المالية للشركات، كما ويهدف البحث إلى اجراء تحليل مالي للقوائم المالية للشركة عينة البحث واجراء بعض المقارنات للتعرف على التغييرات التي طرأت على القوائم المالية خلال الفترة، كما وتأتي أهمية البحث من خلال ابراز اهمية النسب المالية في تحليل القوائم المالية والتعرف على الوضع المالي للشركة واجراء المقارنات مع الشركات الاخرى بغية التعرف على وضع الشركة بشكل عام وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة.وقد تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي في تناول البحث، حيث تم الحصول على القوائم المالية للشركة عينة البحث للسنوات (٢٠١٤ – ٢٠١٦) وتم تطبيق اساليب التحليل المالي على تلك القوائم للتعرف على الوضع المالي للشركة وبالتالي اجراء التقويم اللازم، وقد توصل البحث إلى أن التحليل المالي هو أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والادوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية.وخرج الباحث بجملة من التوصيات اهمها على الشركة عينة البحث بتحليل قوائمها للتعرف على أقيام الموجودات والمطلوبات ومدى التقدم الذي انجزته في تحقيق الاهداف.

المقدمة

أن أغلب الشركات تعمل بشكل كبير من أجل تقويم وتحسين ادائها المالي ووضعيتها التنافسية في ظل الانفتاح الخارجي، حيث تعمل الشركات على تحقيق العديد من الاهداف من أهمها ضمان استمراريتها وبقائها في مجال نشاطها، وذلك يتطلب معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية المحيطة بها، وكذلك التنبؤ بالمخاطر والتغيرات المستقبلية التي قد تتعرض لها، كما يجب أن تقوم بتحديد الانحرافات الناتجة عن الخطط والاهداف وذلك عن طريق قياس ادائها ومقارنته بالخطط ثم العمل على تحديد مستوى الاداء الذي توصلت أليه.وتلعب النسب المالية دوراً كبيراً في تقويم اداء الشركات، ذلك أن ادوات التحليل المالي وعلى رأسها النسب المالية تمكن أدارة الشركات من أجراء مقارنة مع ما تم تحقيقه في السابق وبالتالي يمكنها مع معرفة نسب الانجاز التي تمت، كما ويسمح أسلوب النسب المالية من القيام بالمقارنات مع الشركات الاخرى وبالتالي معرفة ما اذا كانت الشركات قد حققت تقدماً وزادت من حصتها السوقية وعززت موقفها التنافسي أم لا.بناءً على ما سبق سوف يتم تقسيم هذا البحث إلى أربعة مباحث، المبحث الاول يتناول منهجية البحث ودراسات سابقة، في حين يكون المبحث الثاني مخصص بتأطير نظري يوضح فيه تقويم الاداء المالي، ويأتي المبحث الثالث ليتناول اساليب التحليل المالي بشكل عام والنسب المالية بشكل خاص، ويكون المبحث الرابع جانباً تطبيقياً والخامس يأتي بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث ثم قائمة بالمصادر المستخدمة في كتابة البحث.

المبحث الاول
منهجية البحث ودراسات سابقة

١-١ مشكلة البحث: يتيح استخدام اسلوب التحليل المالي وفق النسب المالية أمكانية اجراء مقارنات بين القوائم المالية للشركات المختلفة، وبالتالي معرفة مكامن الضعف ووضع الحلول المناسبة للتغلب عليها، وتكمن مشكلة البحث في أن عدم استخدام اسلوب النسب المالية يؤدي إلى عدم التعرف الوضع المالي العام للشركة وبالتالي عدم امكانية تقويم الاداء المالي للشركة.

١-٢ أهمية البحث تأتي أهمية البحث من أهمية دور النسب المالية في تحليل القوائم المالية والتعرف على الوضع المالي للشركة واجراء المقارنات مع الشركات الاخرى من اجل التعرف على الوضع المالي للشركة وما تم تحقيقه من الخطط المرسومة من قبل الادارة.

١-٣ أهداف البحث يهدف البحث إلى ما يأتي :

١- تسليط الضوء على مفهوم تقويم الاداء المالي وأهميته وأهدافه.

٢- توضيح ادوات النسب المالية التي يتم استخدامها في تحليل القوائم المالية.

٣- التعرف على القوائم المالية التي يتم تطبيق النسب المالية عليها واستخدام النتائج في اجراء المقارنات.

١-٤ فرضية البحث بُني هذا البحث على فرضية مفادها : (أن أستخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف وبالتالي معالجة الاخطاء بما يؤدي إلى تقويم الاداء المالي للشركة بشكل أفضل).

١-٥ **أسلوب البحث ومصادر جمع البيانات** يعتمد البحث على المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي لموضوع البحث، فقد تم الاعتماد بشكل رئيس على الكتب ذات الصلة الموجودة في مكتبة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد، كذلك اعتمد على المصادر المتوفرة على شبكة الانترنت من الرسائل و الأطاريح ذات الصلة.

١-٦ **عينة البحث** وقع اختيار الباحث على شركة (أسيا سيل للاتصالات)، وقد حصل الباحث على القوائم المالية الخاصة بالشركتين للسنوات (٢٠١٤ – ٢٠١٥ – ٢٠١٦)، وسوف يقوم الباحث باستخدام اسلوب النسب المالية للمقارنة بين قوائم السنوات المذكورة.

ثانياً : الدراسات السابقة

١- دراسة (مالك : ٢٠٠٧) بعنوان (دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت)

تناول البحث دور التحليل المالي في قراءة القوائم المالية وتقويم أداء المنشآت السودانية، تمثلت مشكلة البحث في قياس دور التحليل المالي في قراءة وتفسير محتويات القوائم المالية وتقويم أداء المنشآت العاملة في السودان، حيث أن القوائم المالية بدون تحليل مالي يصعب الاستفادة منها نسبة لصعوبة فهم هذه القوائم، ومن ثم صعوبة الحصول علي مؤشرات لمعرفة نقاط القوة والضعف لتقويم أداء تلك المنشآت.هدف البحث إلى التعرف على المعلومات والمؤشرات والنسب التي تساعد في فهم وقراءة القوائم المالية وتأكيد فاعلية القوائم المالية كمصدر للتحليل المالي بالإضافة إلى توضيح دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت، ولتحقيق أهداف البحث تم صياغة **الفروض الآتية :**

١- التحليل المالي يردي إلى تحسين نوعية معلومات القوائم المالية.

٢- التحليل المالي يساعد على تقويم الاداء المالي للمنشآت.وقد اعتمد الباحث على مناهج البحث الآتية : المنهج الاستنباطي ، المنهج الاستقرائي ، المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تثبت صحة الفرضية، أهمها :

١- التحليل المالي يحسن نوعية المعلومات المحاسبية ويقلل عنصر المخاطرة للمستثمرين.

٢- تحليل القوائم المالية يعمل على تقويم ومقارنة اداء الشركة لعدة سنوات.

إما أهم التوصيات التي توصل اليها البحث ما يلي :

١- على المستثمرين استخدام التحليل المالي لتحسين نوعية المعلومات ثم تقليل عنصر المخاطرة.

٢- ضرورة استخدام تقارير التحليل المالي من قبل الشركة لمساعدتها في ترشيد قراراتها.

٢- دراسة (احمد وحنظل : ٢٠١٢) بعنوان (استخدام النسب المالية كأداة لتقويم كفاءة الاداء)يعد موضوع التحليل المالي أحد المواضيع المهمة في حقل الادارة المالية المحاسبة، إذ من خلاله تتمكن الادارة من تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية وتقويم قراراتها التمويلية والاستثمارية.وقد هدف البحث الى تقديم دراسة يستفيد منها القطاع العام والقطاع المختلط الخاص ممثلة باستخدام النسب المالية لاغراض تقويم كفاءة الاداء.وتأتي أهمية البحث من أهمية أن اغلب الشركات العراقية لا تطبق تقنيات ادارة الاموال وبالتالي فان الامر يتطلب استخدام اساليب التحليل المالي ومنها النسب المالية لاغراض التخطيط والرقابة على كفاءة الاداء وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة. وقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهما :

١- ان استخدام النسب المالية الواردة في البحث يساعد في تقويم كفاءة الاداء في المصرف عينة البحث.

إما أهم التوصيات التي توصل اليها البحث :

١- دراسة ووضع سياسة جديدة لمنح القروض في المصرف عينة البحث وزيادة فرص الاستثمار وتطوير اجراءات العمليات المصرفية في الفترة القادمة بما يحقق الفوائد للمصرف ويشجع الصناعة الوطنية.

المبحث الثاني
تقويم الاداء المالي

٢-١ مفهوم تقويم الاداء :يعرف الاداء على انه انجاز او تأدية عمل يساعد الشركات على تحقيق اهدافها المرسومة من قبل الادارة، كما أنه المخرجات والاهداف التي تسعى الشركات الى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلاً من الاهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الاهداف التي تسعى الى تحقيقها داخل الشركة (عطا الله ، ٢٠١٣ : ٢).ويعرف الموسوي تقويم الاداء بصورة عامة على أنه دراسة الاهداف المرسومة مع ما تم تحقيقه فعلاً، من أجل التعرف على الانحرافات سواء كانت ايجابية أو

سلبية، مع الاشارة إلى الاسباب التي أدت إلى وقوع الانحرافات والسلبية منها، ومن أجل تصحيحها أو للإبقاء على الحالات الايجابية لها من أجل الاستمرار في تطوير مشاريع الشركة، والتي تعود بالإيجاب على الاقتصاد الوطني (الموسوي ، ١٩٩٩ : ١٧٧). ويعرف السلمي تقويم الاداء بأنه تقويم لأنشطة الوحدة الاقتصادية بشكل مجتمع، بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الاسباب التي أدت إلى النتائج اعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الاسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل (مالك ، ٢٠١١ : ٩٠).كما ويمكن تعريف تقويم الاداء عن أنه عبارة عن مجموعة من الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الشركة في أدارة أنشطتها في مختلف جوانبها الإدارية ، الانتاجية ، التقنية، التسويقية والتخطيطية ... إلخ، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والجودة المطلوبة مع ابراز مدى قدرتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى، أضافة إلى درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المماثلة، وذلك عن طريق التغلب على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الاساليب الاكثر انتاجاً وتطوراً في مجال عملها (الكرخي ، ٢٠٠٧ : ٣١).ان تقويم اداء الشركات هو عبارة عن التساؤلات التي تهدف إلى التعرف على مدى الالتزام بالخطط الموضوعة، حيث تعتبر كعملية جزئية من نطاق نشاط إداري أوسع وأشمل وهو الرقابة على الاداء، والتي تستهدف التحقق من ما يتوجب أنجازه مع ابراز درجة الانحراف عن هذا المستهدف.تقويم الاداء المالي يعرف أيضاً على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع والمتمثلة بالأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للشركة (الكسار ، ٢٠١٢ : ١٠)

٢-٢ أهداف وأهمية تقويم الاداء

٢-٢-١ أهداف تقويم الاداء

تتعدد أهداف تقويم الاداء وتتشعب ضمن كل قسم من أقسام الشركات، ويمكن اختصارها في عدة نقاط رئيسية(صديق ، ٢٠١٢ ٢٠١٥)

١- تساعد عملية تقويم الاداء في اتخاذ القرارات في الشركة، كما تساعد في معرفة اداء العاملين في الشركة.

٢- اعطاء معلومات دقيقة للإدارة في الشركة عن الاوضاع والمستويات جميعاً، فضلاً عن المشاكل والصعوبات الموجودة ضمن أقسام الشركة، وذلك من أجل وضع الخطط المستقبلية الكفيلة بحل تلك المشاكل وتحسين أحوال الشركة.كما ويرى (مالك ، ٢٠٠٧ : ٤٧) أن

١- تعتبر وسيلة يمكن أن تساعد الادارة على حسن الاستخدام الامثل للموارد المتاحة، كما وتعتبر وسيلة للمساعدة في التقليل من درجة المخاطرة واختيار البديل الانسب من البدائل المختلفة.

٢- تساعد عملية تقويم الاداء على توجيه أموال الشركة بين المشروعات التي تحقق الاهداف المحدودة.

٣- هي عملية تساعد في قياس مدى استخدام موارد المشروع استخداماً أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والحصول على وسيلة تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية.

٢-٢-٢ أهمية تقويم الاداء تأتي أهمية تقويم الاداء لما له من دور مهم في الاستخدام الامثل لموارد الوحدة الاقتصادية وتوزيعها بشكل مثالي، وتظهر أيضاً أهمية تقويم الاداء في المفاضلة بين عدة مشروعات مقترحة وصولاً إلى أختيار البديل أو المشروع الامثل الذي يضمن تحقيق الاهداف المحددة والمرسومة، وهذا التقويم يتطلب أموالاً ضخمة ومما يحتاج إلى تكلفة مالية ضخمة وعالية، لذلك عندما تتخذ قراراً معيناً لابد أن يراعى عملية التكلفة، لذلك لابد أن يستند القرار على دراسة عملية تشمل كافة المشروعات المقترحة، وتأتي أهمية تقويم الاداء لما له دور فيما يلي : (الزبيدي ، ٢٠٠٠ : ٦٩)

١- توجيه العاملين في ادائهم لأعمالهم.

٢- توجيه أشراف الإدارة العليا.

٣- توضيح سير العمليات الانتاجية للوحدة الاقتصادية وتذليل الصعاب التي تعترضها.

٤- تحقيق التنسيق بين كافة أوجه نشاطات الشركة وكافة الادارات والمستويات.

٢-٣ عناصر ومستويات تقويم الاداء

٢-٣-١ عناصر تقويم الاداء تتمثل عناصر تقويم الاداء في ثلاثة عناصر هي : (مالك ، ٢٠٠٧ : ٥٠)

١- الفعالية : يقصد بها فحص مدى تحقيق النتائج أو الاهداف المرجوة، ويتم ذلك بمراقبة تقويم الاداء والاستخدام الامثل للموارد وتحقيق الاهداف.

٢- الكفاءة : يقصد بها فحص العلاقة بين المخرجات من السلع والموارد التي استخدمت من أجل إنتاجها وتحديد مدى الانتفاع من الموارد المستخدمة سواء كانت بشرية أو مادية.

٣- الاقتصاد : يقصد به استخدام الموارد بأقل تكلفة ممكنة مع الاخذ في الاعتبار الجودة المناسبة، أي بمعنى لا تكون تقليل التكلفة على حساب الجودة.

وتعد عملية تقويم الاداء وسيلة مهمة بالنسبة للمنشآت والشركات، لذلك الشركة التي تقوم ادائها لابد أن فيها شروط معينة أهما :

١- المعرفة التامة بمتطلبات الشركة من تنفيذ وتشغيل.

٢- المعرفة الدقيقة لمراحل تنفيذ الشركة وعمرها الانتاجي.

٣- تحديد العمليات التي سوف يقوم تقوم بها الشركة والطاقة الانتاجية لها.

٤- قابلية قياس تكاليف الشركة لأنها أساس التقويم.

٥- قياس مخرجات الشركة من السلع والخدمات التي تقدمها بوحدات نقدية.

٢-٣-٢ مستويات تقويم الاداء هناك عدة مستويات لتقويم الاداء، تتمثل في : (مالك ، ٢٠٠٧ : ٥١)

١- التقويم على مستوى الشركة من خلال تقويم تكاليفها وعائدها خلال عمرها الانتاجي وفقاً لمعايير محددة.

٢- التقويم على مستوى القطاع : يعني تقويم اداء الشركة على مستوى القطاع الانتاجي من ناحية الانتاج والعائد، ويمكن بعد ذلك ترتيب المشروع بين الوحدات الانتاجية على أساس العائد والتكلفة المباشرة للشركة.

٣- التقويم على مستوى الشركة : يتم تقويم المشروع في الاقليم أو البلد الذي يعمل فيه ومعرفة وتأثيره على الوحدات الانتاجية الأخرى القائمة.

المبحث الثالث
التحليل المالي باستخدام النسب المالية

٣-١ مفهوم التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي أساس في توفير البيانات المالية الأكثر نفعاً وفائدة في ترشيد القرارات، حيث يصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم اخضعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة بهدف ايجاد الروابط فيما بينها، فمثلاً العلاقة بين الاصول المتداولة التي تمثل السيولة وبين الخصوم التي تمثل الالتزامات قصيرة الاجل والعلاقة بين حقوق المساهمين والالتزامات طويلة الاجل بالإضافة إلى العلاقة بين الايرادات والمصرفات ثم تفسير النتائج التي توصل اليها والبحث عن اسبابها وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة، تأسياً لذلك يمكن تعريف التحليل المالي أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقويم الاعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل (الشيخ : ٢٠٠٨ : ٢). وقد تم تعريف التحليل المالي وفقاً لمطر على أنه : (عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر آخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقويم اداء الشركة بقصد اتخاذ القرارات، ويعد التحليل المالي معالجة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات يستفاد منها في تقويم اداء الشركات وتوقع ما سوف تكون عليه في المستقبل للمساعدة على اتخاذ القرار بهدف التعرف على مواطن القوة والضعف في الشركة (عمار : ٢٠١١ : ٢٠).ويعرف كذلك التحليل المالي على أنه : أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والادوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات، ويمكن استخدامها لقياس كفاءة التنفيذ وفي متابعة الخطط ومراقبتها وتقييمها وتحديد المشاكل وتحفيز الادارة على معالجتها (الطويل : ٢٠٠٨ : ١٥). ويعد التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقويم اداء الشركات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، ويتطلب التحليل المالي من أجل تطبيقه بصورة سليمة إلى معرفة تامة بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالشركة المعنية

وادارتها، وهكذا فالتحليل المالي يقوم على الحكم النابع من الخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة (الشماع وعبد الله : ١٩٩٠ : ١٠).

٣-٢ أهمية التحليل المالي تكمن أهمية التحليل المالي داخل الشركة بشكل عام في اتخاذ القرارات المناسبة ، والمساهمة في اعداد الخطط المالية المناسبة التي تؤدي الى زيادة فعالية الشركة، الى جانب ما يلي :

١- الاهمية الداخلية :

- الاطلاع على مدى صحة البيانات المالية وكيفية توظيفها.
- التحقق والتأكد من المركز المالي للشركة وكيفية تصرفها تجاه المديونية.
- اتخاذ القرارات كالاستثمار والتمويل والتوزيع.
- وضع المعلومات التي تم التوصل اليها كأسس التقديرات المستقبلية.

ب- الاهمية الخارجية :

- تقويم الاعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي.
- تقويم النتائج المالية ومراقبة صحة المعلومات.
- تقويم الوظيفة المالية ومدى استطاعة الشركة تحمل نتائج القروض.
- مقارنة الوظيفة المالية للشركة مع مؤسسات من نفس القطاع.

كذلك يكتسب التحليل المالي أهمية كبيرة من خلال ما يلي : (عمار : ٢٠١١ : ١٦)

- تحديد مدى كفاءة الشركة في جمع الاموال من جهة وتشغيلها من جهة أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية الشركة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- يعتبر التحليل المالي مؤشر على مدى نجاح أو فشل الادارة في تحقيق الاهداف المرسومة.
- يعتبر التحليل المالي مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- اعداد الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة.

وتتمثل أيضاً أهمية التحليل المالي في الآتي : (الحيالي : ٢٠٠٤ : ٢٨)

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمنشآت المختلفة، بغض النظر عن طبيعة عملها لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المستقبلية، وتقويم اداء منشآتهم ووضع الخطط واتخاذ السياسات الملائمة التي تعمل على تقدم نمو الشركة وحمياتها من المخاطر والأزمات التي تعترض عليها.

- يساعد التحليل المالي على تقويم الأداء المالي والتمويلي والتشغيلي والائتماني المستقبلي للمشروعات، كما يساعد على التخطيط التشغيلي لكافة أنشطة المشروعات ومعرفة الانحرافات التي تتعرض لها الشركة ومحاولة معالجتها وتقليل خطرها من خلال البيانات واستخراج المؤشرات التي توضح ذلك.يستخدم التحليل المالي الأساليب والمؤشرات المناسبة للتحليل واكتشاف العلاقة بين النسب والتحليل المقارن للقوائم المالية، مما يساعد على تقويم الاداء ومعرفة الانحرافات التي يتعرض لها المشروع ومحاولة معالجتها.

٣-٣ القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي الميزانية العمومية

١- مفهوم الميزانية العمومية: تعد الميزانية العمومية من أهم القوائم المالية على الاطلاق، وهي خلاصة التطبيق العلمي للمبادئ المحاسبية، فهي مرآة تعكس الوضع المالي للشركة في لحظة من اللحظات وذلك من خلال ما تحتويه من موجودات ومطلوبات وحق الملكية، بتعبير آخر فإن الميزانية العمومية ما هي إلا صورة لأوضاع الشركة المالية في لحظة اعدادها، فهي وصف ساكن للمركز المالي للشركة تتألف من جانبين، جانب تندرج فيه جميع موجودات الشركة والاخر يسمى بجانب المطلوبات وحق الملكية تندرج فيه جميع التزامات الشركة اتجاه الاخرين ويسمى بالمطلوبات (الخصوم) والتزاماتها تجاه مالكيها وتسمى بحقوق الملكية (الزبيدي : ٢٠١١ : ٤٥). وتعكس الميزانية العمومية المركز المالي للشركة في لحظة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة واحدة، حيث تمثل خلاصة

الاجراءات المحاسبية وتطبيقاتها من طرف ادارة الشركة، وتحتوي الميزانية العمومية على جانب الاصول (الموجودات) وجانب الخصوم (المطلوبات)، إذ أن جانب الاصول يمثل قرارات الاستثمار القصيرة الاجل (الموجودات المتداولة) وطويلة الاجل (المطلوبات المتداولة وطويلة الاجل)، إما جانب الخصوم تعكس قرارات التمويل سواء عن طريق الدائنون (المطلوبات المتداولة وطويلة الاجل) أو التمويل عن طريق الاموال المملوكة (حقوق الملكية) من خلال فحص وتحليل البيانات المالية الواردة في الميزانية العمومية يمكننا تحديد مدى سلامة المركز المالي للشركة (عمار : ٢٠١١ : ١٩).

٢- مكونات الميزانية العمومية

أ- الموجودات : الاطار المفاهيمي يعرف الموجودات بأنها الاشياء ذات القيمة المملوكة للشركة تضمن تحقيق منافع مستقبلية محتملة تتحكم فيها الشركة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحاث سابقة، وطبقاً لهذا التعريف نجد ثلاث خصائص رئيسية يجب توافرها في الاصول : (عبد الكريم : ٢٠٠٩ : ٤٥)

- وجود منافع اقتصادية مستقبلية، أي يكون للأصول القدرة على تزويد الوحدة الاقتصادية بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.

- قدرة الشركة على التحكم في هذه المنافع بحيث تستطيع الحصول على ما تريد من الخدمات لنفسها أو تمكين الغير منها.

- أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن احداث أو عمليات وقعت في الماضي، والاصل يرتب كأصل جاري لما يكون في استطاعة الشركة تحقيق الاصل بيعه أو استهلاكه في اطار دورة الاستغلال العادية.

ويمكن تصنيف الاصول إلى :

١- أصول جارية : وهي الاصول التي تتوقع الشركة بأن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية.

٢- أصول غير جارية : وهي الاصول الموجهة لخدمة الشركة بصفة دائمة وتشمل الاصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الشركة وكذلك الاصول التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لأن يتم بيعها خلال (١٢) شهر ابتداء من تاريخ نهاية دورة الاستغلال (الدورة المحاسبية).

ب- المطلوبات : تمثل المطلوبات مصادر الاموال التي تقتنيها الشركة، وهي تمثل حقوق الغير بما فيهم المالكين بأصول الشركة، وتقسم الخصوم إلى قسمين رئيسين وذلك من حيث مدى سهولة الوفاء بها : (الحيالي : ٢٠٠٧ : ٦٤)

١- المطلوبات طويلة الاجل : وهي خصوم تتصف بالاستمرارية أو الدوام لفترة طويلة، وتشمل على العناصر التالية :

اولاً : حقوق الملكية : وتشمل :

١- رأس المال : وهي مقدار الاموال التي يستثمرها أصحاب المشروع في المشروع، وقد يكون المال المستثمر بشكل نقدي أو بشكل عيني أو نقدي وعيني معاً.

٢- الاحتياطيات : وهي جزء من الارباح التي لم يتم توزيعها على المالكين وانما تحتجز لأغراض معينة كالاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي، فالغرض منها هو تعزيز المركز المالي للمشروع على أن تؤول ملكيته عند التصفية للمالكين.

ب- الالتزامات (المطلوبات) : هي التزامات مالية على الوحدة الاقتصادية نتيجة لأحداث ماضية ويتوقع ان يترتب على الوفاء بها تدفقات خارجة من موارد الوحدة الاقتصادية تنطوي على منافع اقتصادية، وهناك ثلاث سمات اساسية للالتزامات هي : (عبود وحمد : ٢٠١١ : ٢٠٢)

- تجسد واجباً أو مسؤولية مالية تجاه وحدة أو أكثر مما يتطلب التسوية بالنقل أو التحويل المستقبلي للمطلوبات أو استخدامها عند تاريخ محدد او قابل للتحديد او عند حدوث حدث معين او عند الطلب.

- ان هذا الواجب أو المسؤولية يلزم الوحدة الاقتصادية المعنية او لا يترك له خيار في تجنب التضحية المستقبلية.

- ان العملية أو الحدث الذي يلزم الوحدة الاقتصادية قد حدث بالفعل. وتشمل الالتزامات او المطلوبات على ما يلي : (الحيالي : ٢٠٠٧ : ٦٥)

- القروض طويلة الاجل : هي عبارة عن الاموال التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من البنوك لفترة تزيد عن سنة مالية واحدة.

- سندات الدفع : هي احد اهم أنواع الاقتراض طويل الاجل وخصوصاً بالنسبة للشركات والحكومات.

حقوق الملكية : هي عبارة عن المتبقي من موجودات الوحدة الاقتصادية بعد استبعاد كافة مطلوباتها، وبالرغم من حقوق الملكية عرفت كمتمم حسابي إلا أنه لا يمكن تصنيفها في قائمة المركز المالي بشكل مجموعات فرعية (عبود و حمد : ٢٠١١ : ٢٠٢).

وتؤدي التعقيدات الخاصة باتفاقات أسهم رأس المال والقيود المتعددة على الحق المتبقي إلى جعل جزء حقوق الملكية بالميزانية واحداً من أصعب الاجزاء في اعداده وفي فهمه، وعادة ما يقسم هذا الجزء إلى ثلاثة أجزاء فرعية كما يلي : (كيسو وويجانت : ٢٠١٤ : ٢٣٦)

- أسهم رأس المال : القيمة الاسمية أو المحددة للأسهم المصدرة.
- علاوة أصدار الأسهم : الزيادة في المقدار المسدد عن القيمة الاسمية أو المحددة للسهم.
- الأرباح المحتجزة : هي الارباح غير الموزعة للشركة.

٣-٤ اسلوب النسب المالية في تحليل القوائم المالية يعتبر التحليل المالي باستخدام أسلوب النسب المالية من الانواع الرئيسية في تحليل الحسابات الختامية، ويقصد بالنسب المالية ايجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين احدهما بسط والاخر مقام يمثل كل منهما فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية، فالأرقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئاً ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي وشكل الاداء في الشركة مما يستدعي ربطها بعضها مع بعض بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقويم الاداء وقد يفسر حالة من حالات القرار المتخذ في الشركة (الزبيدي : ٢٠١١ : ٦٨).ويعد تحليل النسب المالية توحيد لمقاييس معيارية للبيانات المالية من خلال تحويل الارقام التي تتضمنها الميزانية العمومية وكشف الدخل إلى نسب، فالنسب المالية هي علاقة رياضية بين الارقام، وعادة ما تكون على شكل نسب أو مرات وهذه النسب سهلة القياس وتستخدم كمقياس لاداء الشركات، إلا أن هذا المقياس لوحده لا يمكن المحلل في معظم الحالات من ان يحكم من خلاله على اداء الشركات ما لم تجري مقارنته مع المعايير القياسية وهي المعيار الصناعي (Industry Standard) ومعيار الاتجاه (Trend Standard) (العامري : ٢٠٠١ : ١٢٠).ويمكن تقسيم أسلوب النسب المالية إلى ما يلي : (أحمد وحنظل : ٢٠١٢ : ٢٥٤)

١- مجموعة السيولة :

يمكن قياس سيولة الشركات من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل عند استحقاقها، والمقاييس الرئيسية للسيولة هي :

أ- نسبة التداول :

وهي أكثر النسب المالية شيوعاً لقياس سيولة الشركة، وهي تقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل، وتحسب كالاتي : (العامري : ٢٠٠١ : ١٢١) نسبة التداول = اجمالي الموجودات المتداولة / اجمالي الموجودات المتداولة

ب- نسبة السيولة السريعة

وتقاس هذه النسبة من خلال حاصل قسمة قيمة الاصول المتداولة مطروحاً منها المخزون على الخصوم المتداولة وبالقانون الاتي :

نسبة السيولة السريعة = مجموع الاصول المتداولة - المخزون / مجموع المطلوبات المتداولة

ج- صافي رأس المال العامل :

يمكن قياس صافي رأس المال العامل باستخدام المعادلة التالية : صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة

٢- مجموعة نسب الربحية :هناك العديد من مقاييس الربحية وهي بشكل عام تقيس ربحية الشركة مع الاخذ بنظر الاعتبار مستوى المبيعات وحجم الاصول واستثمارات الملكين وحقوق الملكية، ومما لا شك فيه فانه عند عدم تحقيق الشركة للارباح يصبح الدائنين وحملة الاسهم في قلق حول مستقبل الشركة وحول استرداد اموالهم، ومن اكثر نسب الربحية في هذه المجموعة استخداماً هي : (أحمد وحنظل : ٢٠١٢ : ٢٥٥)

أ- نسبة مجمل الربح : ويقيس هذا المؤشر نسبة مجمل الربح إلى المبيعات، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك افضل للشركة، وتحتسب هذه النسبة كما يلي : نسبة مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات

ب- نسبة صافي الربح :

وتقيس هذه النسبة المبلغ المتبقي من كل دينار من المبيعات كنسبة مئوية بعد دفع كافة التكاليف بما فيها الفوائد والضرائب، وتحتسب هذه النسبة كما يلي : (النعيمي : ٢٠٠٨ : ٧٠). نسبة صافي الربح = صافي الربح / صافي المبيعات

المبحث الرابع
الجانب التطبيقي

٤-١ نبذة تعريفية عن الشركة عينة البحث

أسست شركة آسيا سيل للاتصالات الخلوية عام (١٩٩٩) على يد رجل الأعمال العراقي فاروق مصطفى رسول، لتكون بذلك أول شركة اتصالات عراقية خلوية في العراق. في عام (٢٠١٢) أعلنت شركة (ألتاي) ، (Altai) الفرنسية لأبحاث التسويق أن آسيا سيل هي العلامة التجارية الأولى في العراق ليس في مجال الاتصالات النقالة فحسب، بل في جميع القطاعات وهو ما يعكس الحضور القوي لعلامة آسيا سيل التجارية.تعتبر المزود الرئيسي لخدمات الإتصالات النقالة عالية الجودة في العراق ولديها أكثر من (١٠) مليون مشترك، وتعتبر آسيا سيل الشبكة الأولى في العراق بإعتبارها أول مزود لخدمات الإتصالات النقالة في العراق وقد حققت تغطية لكافة اجزائه، حيث وفرت الشركة خدماتها في جميع المحافظات العراقية الثمانية عشر بما في ذلك العاصمة بغداد وجميع المدن العراقية الرئيسية، وتغطي شبكة آسياسيل (٩٩,٠٩ %) من سكان العراق مما يجعل تغطيتها الأوسع بين مشغلي خدمات الاتصالات النقالة في العراق، وتعتبر الاهداف الاستراتيجية للشركة امتداد لرؤية ادارتها لتكون الشركة الاولى في مجال خدمات الاتصالات في العراق، وتلك الاهداف وهي : ١-تقديم عروض مبتكرة لخدمات وتطبيقات البيانات للمشتركين في كافة المناطق وذلك بهدف زيادة عدد المشتركين والحفاظ على ريادة الشركة.٢-لتركيز على مبيعات الشركات والمؤسسات، والتميز بتقديم خدمات ذات جودة عالية.٣-رفع كفاءة الشبكة من خلال التحكم الامثل في الانفاق لتحقيق توازن في ميزانية الشركة**٤-٢ التحليل المالي للقوائم المالية للشركة للسنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٦)**

٤-٢-١ القوائم المالية لسنة ٢٠١٤

أ- نسبة التداول

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{اجمالي موجودات متداولة}}{\text{اجمالي مطلوبات متداولة}}$$

$$= \frac{7400000}{1419598} = ٥,٢١ \text{ مرة}$$

ب- نسب السيولة السريعة

$$\text{نسب السيولة السريعة} = \frac{\text{اجمالي موجودات متداولة} - \text{المخزون}}{\text{اجمالي مطلوبات متداولة}}$$

$$= \frac{180462-7400000}{1419598} = 5.08 \text{ مرة}$$

٤-٢-٢ القوائم المالية لسنة ٢٠١٥

أ- نسبة التداول

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{اجمالي موجودات متداولة}}{\text{اجمالي مطلوبات متداولة}}$$

$$= \frac{6430144}{1186482} = ٥,٤ \text{ مر}$$

ب- نسب السيولة السريعة

$$\text{نسب السيولة السريعة} = \frac{\text{اجمالي موجودات متداولة} - \text{المخزون}}{\text{اجمالي مطلوبات متداولة}}$$

$$= \frac{180941-6430144}{1186482} = 5.2 \text{ مرة}$$

٤-٢-٣ القوائم المالية لسنة ٢٠١٦

أ- نسبة التداول

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{اجمالي موجودات متداولة}}{\text{اجمالي مطلوبات متداولة}}$$

$= \frac{8777078}{1266147} =$ ٦,٩ مرة

ب- نسب السيولة السريعة

$$\text{نسب السيولة السريعة} = \frac{\text{اجمالي موجودات متداولة} - \text{المخزون}}{\text{اجمالي مطلوبات متداولة}}$$

$= \frac{180552-8777078}{1266147} =$ 6.7 مرة

٤-٣ مقارنة القوائم المالية للسنوات (٢٠١٤ – ٢٠١٦)

١- نسب التداول جدول رقم (١) نسب السيولة والنسب السريعة للشركة

السنة	نسب التداول	نسب السيولة
٢٠١٤	٥,٢١	٥,٠٨
٢٠١٥	٥,٤	٥,٢
٢٠١٦	٦,٩	٦,٧

المصدر : من أعداد الباحث

من الجدول اعلاه يتضح أن نسب التداول للشركة في سنة ٢٠١٤ بلغت (٥,٢١) وفي سنة ٢٠١٥ (٥,٤) وفي سنة ٢٠١٦ بلغت (٦,٩)، وهذا يشير إلى أمكانية الشركة على تسديد التزاماتها بشكل أكبر في كل سنة عن السنة التي سبقتها، إما فيما يخص نسب السيولة السريعة للشركة في أيضاً شهدت صعوداً في سنة عن السنة الي سقتها، حيث كانت في سنة ٢٠١٤ (٥,٠٨) وبلغت في سنة ٢٠١٦ (٦,٧) وهذا يشير على أمكانية الشركة وقدرتها على تسديد التزاماتها بشكل أكبر في كل سنة.

المبحث الخامس
الاستنتاجات والتوصيات

٥-١ الاستنتاجات

توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات تلخص بما يلي :

١- التحليل المالي هو أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والادوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية.

٢- يساعد التحليل المالي ادارة الشركة في عملية اتخاذ القرارات المناسبة التي تؤدي إلى زيادة فعالية الشركة.

٣- تعد الميزانية العمومية من أهم القوائم المالية على الاطلاق، فهي خلاصة التطبيق العلمي للمبادئ المحاسبية.

٤- تترجم الميزانية العمومية ما تملكه الشركة من موجودات ومطلوبات وذلك كتعبير عن المقياس المحاسبي لها بهدف الخروج بنتائج حول واقعها المالي.

٥-٢ التوصيات

١- يوصي الباحث الشركات بالقيام بتحليل قوائمها للتعرف على أقيام الموجودات والمطلوبات ومدى التقدم الذي انجزته في تحقيق الاهداف.

٢- يوصي الباحث مدراء الشركات بضرورة الاعتماد في قراراتهم على نتائج التحليل المالي للقوائم وذلك للتأكد من مدى صحة قراراتهم.

٣- يوصي الباحث بأستخدام أسلوب النسب المالية في تحليل القوائم وذلك لسهولة هذه الطريقة ودقة نتائجها.

٤- أن تحليل القوائم المالية للشركة لسنوات مختلفة ومقارنة اداء الشركة بناءً على نتائج التحليل يمكن الشركة من معرفة فيما اذا كان ادائها يشهد نجاحاً أم لا، وبالتالي يمكنها من تقويم ذلك الاداء

المصادر

أولاً : الكتب

١- الحيالي، وليد ناجي، (٢٠٠٧)، " المحاسبة المتوسطة "، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

٢- الزبيدي، حمزة محمود، (٢٠٠٠)، " التحليل المالي وتقويم الاداء والتنبؤ بالفشل "، الشركات الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.

٣- الزبيدي، حمزة محمود، (٢٠١١)، " التحليل المالي لأغراض تقويمالاداء والتنبؤ بالفشل "، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.

٤- الشماع، خليل، و عبد الله، أمين، (١٩٩٠)، " التحليل المالي للمصارف "، اتحاد المصارف العربية، عمان – الاردن.

٥- الشيخ، فهمي مصطفى، (٢٠٠٨)، " التحليل المالي "، الطبعة الاولى، رام الله – فلسطين.

٦- العامري، محمد علي ابراهيم، (٢٠٠١)، " الادارة المالية "، جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد.

٧- عبود، سالم، وحمد، منى كامل، (٢٠١١)، " المحاسبة المتوسطة "، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد.

٨- الكرخي، فؤاد مجيد، (٢٠٠٧)، " تقويم الاداء بأستخدام النسب المالية "، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.

٩- كيسو، دونالد، و ويجانت، جيري، (٢٠١٤)، " المحاسبة المتوسطة "، الجزء الاول، تعريب: أحمد الحاج، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض.

١٠- الموسوي، سنان، (١٩٩٩)، " ادارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها "، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.

ثانياً : الرسائل والاطاريح

١١- الطويل، اكرم عمر، (٢٠٠٨)، " مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية – غزة.

١٢- عبد الكريم، شناي، (٢٠٠٩)، " تكيف القوائم المالية في الشركات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية "، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر – باتنة.

١٣- عطا الله، مبروكة، (٢٠١٣)، " تقويم الاداء المالي للشركات الاقتصادية – دراسة حالة"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

١٤- مالك، عمار، (٢٠١١)، " المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقويمالأداء – دراسة حالة "، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

١٥- مالك، موسى فضل المولى، (٢٠٠٧)، " دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت – دراسة تحليلية ميدانية "، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النيلين – كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم.

ثالثاً : البحوث المنشور

١٦- احمد، سمير عباس، وحنظل، عبد علي، (٢٠١٢)، " استخدام النسب المالية لتقويمكفاءة الاداء "، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والثلاثون، بغداد.

١٧- صديق، حسين، (٢٠١٢)، " تقويم الاداء في الشركات الاجتماعية "، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٨، العدد الاول، دمشق.

١٨- الكسار، طلال، (٢٠١٢)، " دور مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي للشركات "، بحث منشور، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الثامن، جامعة الزرقاء – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.